

تحسين الجهاز القضائي وتعزيز دوره في التخليق ومحاربة الفساد

الهيئة العليا للحوار الوطني حول إصلاح منظومة
العدالة

مداخلة رئيس الهيئة المركزية للوقاية من الرشوة

الإثنين 15 أكتوبر 2012

تذكير

- القضاء هو الجهاز المؤهل:

✓ لتفعيل المتابعات،

✓ لمنح القوانين الجنائية بعدها التفسيري،

✓ لتطويق مختلف تجليات ظاهرة الفساد.

- حتمية ترسيخ نظام للعدالة قادر على التجاوب مع تفاعلات الفساد،

- ضرورة تعزيز الموقع الوازن للقضاء في استراتيجية تخليق الحياة العامة.

تذكير

منظور الهيئة المركزية يتأسس على:

✓ تشخيص مظاهر الاختلالات المرصودة،

✓ تقييم الآليات القانونية والمؤسسية

المعتمدة،

✓ التقدم بالاقتراحات والتوصيات.

تقييم مدى استجابة الجهاز القضائي لمتطلبات التخليق ومكافحة الفساد

- وجود عدة مظاهر كانت تعيق في السابق استقلالية القضاء، قبل أن يأتي الدستور الجديد بإجابات حاسمة في الموضوع،

- رصد عدة معوقات تؤثر في فعالية ونجاعة الجهاز القضائي على مستوى التنظيم، والولوج إلى العدالة، ومسطرة البت، والتكوين، وتنفيذ الأحكام،

- وجود عدة إكراهات تؤثر في نزاهة وشفافية العمل القضائي خاصة على مستوى تملك القواعد الأخلاقية، وتجنب تضارب المصالح، والحصول على المعلومات، ونشر التقارير والأحكام.

التوصيات والمقترحات

الأهداف المتوخاة:

- سد الثغرات القانونية والمؤسسية،
- الملاءمة مع مواصفات ترسيخ مقومات الاستقلالية والنزاهة والكفاءة والفعالية،
- الملاءمة مع المعايير المتوافق حولها دولياً لتحديد ماهية ومستلزمات القضاء الصالح.

التوصيات والمقترحات

مقترحات لدعم استقلالية القضاء:

- 1- مراجعة قوانين التنظيم القضائي وإجراءات التقاضي والسهر على انسجامها مع الضمانات الدستورية لاستقلالية القضاء،
- 2- السهر على احترام الضمانات الدستورية لاستقلالية القضاء،
- 3- النهوض بالاستقلالية المالية والإدارية للقضاء،
- 4- السهر على حماية استقلالية القضاة الشخصية:
 - ✓ حماية الأمن الجسدي والاقتصادي،
 - ✓ منع التدخل والتأثير على القرارات القضائية،
 - ✓ منح حصانة نسبية بخصوص تبعات تحريك المتابعات الجنائية،
 - ✓ احترام حرية التعبير والتجمع وضمن الاستقرار الوظيفي ونزاهة وشفافية النظام التأديبي.

التوصيات والمقترحات

مقترحات لتعزيز النزاهة والشفافية في قطاع العدل:

- 1- توفير قواعد إلزامية لتجنب تضارب المصالح،
- 2- التحيين المستمر لمقتضيات مدونة أخلاقيات القضاة،
- 3- وضع آليات خاصة بتخليق المهن المساعدة للقضاء،
- 4- وضع إجراءات شفافة ومحايدة للمحاكمة،

التوصيات والمقترحات

مقترحات لتعزيز النزاهة والشفافية في قطاع العدل:

- 5- إرساء رقابة قضائية فعالة على إجراءات المحاكمة،
- 6- توفير طرق محددة للطعن في جميع القرارات القضائية بدون استثناء،
- 7- تيسير الحصول على المعلومات القانونية والأحكام القضائية،
- 8- النشر المنتظم لتقارير وزارة العدل والأحكام النهائية الصادرة،
- 9- إشهار العقوبات التأديبية المقررة في حق القضاة والمساعدين القضائيين.

التوصيات والمقترحات

مقترحات للرفع من كفاءة الجهاز القضائي:

1- وضع معايير محددة وموضوعية لمؤهلات القضاة والمساعدين القضائيين،

2- وضع معايير موضوعية لاختيار القضاة وتقييم مؤهلاتهم،

3- وضع نظام موضوعي وواضح للترقية والنقل،

التوصيات والمقترحات

مقترحات للرفع من كفاءة الجهاز القضائي:

- 4- وضع نظام واضح وموضوعي للتأديب القضائي،
- 5- إعطاء مكانة خاصة لتأهيل الكفاءات البشرية في هذا القطاع،
- 6- مراجعة نظام المعهد العالي للقضاء في أفق ضمان استقلاله وتفتحه على مواكبة التطورات،
- 7- الاستغلال الأمثل لإمكانيات تكنولوجيا الإعلام والاتصال لتحديث التسيير وآليات العمل لدى القضاة.

التوصيات والمقترحات

مقترحات لضمان فعالية الجهاز القضائي:

- 1- وضع آليات ومعايير لمراقبة الأحكام وتقييم جودتها،
- 2- تحسين أداء الجهاز القضائي عبر اعتماد سقف زمني معقول للبت في القضايا المعروضة أمام المحاكم، ونظام لتوزيع القضايا مبني على معايير موضوعية تراعي الاختصاص،
- 3- وضع آليات قانونية وعملية لتسهيل الولوج إلى القضاء،
- 4- تقوية فعالية مسطرة التنفيذ من خلال وضع إجراءات محددة وفعالة ونظام محاسباتي وجهاز كاف وملائم للتنفيذ،

التوصيات والمقترحات

مقترحات لضمان فعالية الجهاز القضائي:

5- تفعيل الأمتل لقضاء متخصص من خلال:

- ملاءمة مسطرة التحري والبحث والتحقيق عبر:

✓ مراجعة آجال التقادم والمسطرة الخاصة بأدلة الإثبات المتعلقة بجرائم الفساد في أفق إصدار قانون خاص بهذه الجرائم،

✓ إحداث شرطة قضائية ونيابة عامة مختصة،

✓ توجيه قضاء التحقيق نحو اعتماد محاضر ضبط الشرطة القضائية المتخصصة،

✓ اعتماد قضاء حكم متخصص،

✓ التنصيب على مبدأ الاستفادة والاستعانة بالخبرات المختصة،

التوصيات والمقترحات

مقترحات لضمان فعالية الجهاز القضائي:

5- تفعيل الأمتل لقضاء متخصص من خلال:

- النهوض بالتكوين وبناء القدرات واكتساب الخبرات لمواكبة مختلف المستجدات،

- إرساء آليات للتنسيق بين المحاكم المتخصصة والجامعات والمحاكم المالية والإدارية والتجارية،

- جمع الأحكام وتدوين الاجتهادات القضائية المتعلقة بجرائم الفساد،

- الإسراع بإحداث مرصد الإجرام لتعميق المعرفة بظاهرة الفساد.

التوصيات والمقترحات

← ضرورة إدراج هذه الإجراءات المقترحة ضمن مقاربة شمولية لإصلاح هذا القطاع تستحضر الأبعاد التالية:

✓ إحكام الآليات الزجرية،

✓ تعزيز فعالية قواعد التصدي للإفلات من المساءلة والمتابعة والحكم في قضايا الفساد،

✓ تعزيز فعالية مساطر المقاضاة وتنفيذ الأحكام.

شكرا على حسن تتبعكم